

## تحرك عاجل

### اعتقال محامية حقوقية بارزة

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، اعتقل ضباط أمن، يرتدون ملابس مدنية، مدافعة حقوق الإنسان والناشطة البارزة ماهينور المصري؛ بينما كانت تغادر مبنى نيابة أمن الدولة العليا بالإسكندرية، وأدخلوها حافلة صغيرة. واستجوبتها، لاحقاً، نيابة أمن الدولة على خلفية اتهام بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها"، ونشر أخبار وبيانات كاذبة"، في قضية تتعلق بمظاهرات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019، دون الاستناد إلى أدلة. وأمرت النيابة بعد ذلك باحتجازها بسجن القناطر للنساء لمدة 15 يوماً، على ذمة التحقيقات.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، اعتقل رجال يرتدون ملابس مدنية محامية حقوق الإنسان ماهينور المصري في حوالي الساعة السابعة مساءً، بينما كانت تغادر مبنى نيابة أمن الدولة العليا بالإسكندرية، وأدخلوها حافلة صغيرة مغادرين إلى مكان غير معلوم. وقد كانت بمقر النيابة لمتابعة ما آلت إليه التحقيقات بشأن هؤلاء الذين اعتُقلوا خلال احتجاجات اندلعت في 20 و21 سبتمبر/أيلول 2019،

لمطالبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. و في 23 سبتمبر/أيلول 2019، استجوبتها نيابة أمن الدولة، وأمرت باحتجازها لمدة 15 يوماً بسجن القناطر للنساء، إلى حين استكمال التحقيقات في القضية 488 لعام 2019 المتعلقة بالاحتجاجات المناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019. وتواجه ماهينور المصري تهم من قبيل "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها"، ونشر أخبار وبيانات كاذبة"، و"استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر شائعات".

ويأتي اعتقال ماهينور المصري في خضم أكبر حملة قمعية شنت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، إذ اعتُقل ما يزيد عن 2,300 شخصٍ على خلفية احتجاجات اندلعت في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالبت الرئيس السيسي بالاستقالة من منصبه.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن ماهينور المصري مدافعة عن حقوق الإنسان وسجينة رأي، لم تُحتجز سوى لعملها السلمي في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن ثم، نطلب إلى سيادتكم أن تُفرجوا، فوراً ودون قيد أو شرط، عن ماهينور المصري. وندعوكم إلى أن تعملوا على إتاحة السبل أمامها للاتصال بمحاميتها وأسرتها، وكذلك على حمايتها من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وذلك ريثما يُفرج عنها. وأخيراً، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج على الفور عن كافة من اعتُقلوا دون سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم الفساد التي نشرها محمد علي المقاول السابق في الجيش؛ إذ اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية على نحو مباشر اعتقال 76 شخصًا فيما يتعلق بالاحتجاجات، بين 20 و 29 سبتمبر/أيلول 2019 في ست مدن. كما وثق محامون حقوقيون يعملون مع منظمات، من بينها "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، ما لا يقل عن [اعتقال 2,300 شخص](#) حتى الآن. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، بينما لا يزال العديد الآخرون يُمثل أمام النيابة. وطالت حملة الاعتقالات صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء ومحتجين وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. كما أضافت الحكومة مواقع قناتي هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) والحرّة إلى قائمة 513 موقعًا إلكترونيًا حُجّبوها بالفعل في مصر، وعطلت تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت، من أجل عرقلة تنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وماهينور المصري هي محامية حقوقية بارزة في الإسكندرية، حيث تلعب دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق العمال والمرأة واللاجئين. وفازت بجائزة لودفيج تراريو لحقوق الإنسان التي تُمنح كل عام لمحامٍ يعمل في مضمار الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك أثناء وجودها قيد الاحتجاز في 2014 لممارستها حقها في حرية التجمع.

وكان قد حُكم على ماهينور في فبراير/شباط 2015 بالسجن لمدة عامين، ثم حُفّف الحكم بعد استئنافه في 11 مايو/أيار 2015 إلى السجن لمدة عام وثلاثة أشهر؛ حيث أُدينت بـ"التظاهر دون تصريح"، و"إتلاف ممتلكات الشرطة"، و"الاعتداء على قوات الأمن"، و"تهديد الأمن العام"؛ وقد وُجّهت لها تلك التهم لمشاركتها في احتجاج أمام قسم شرطة الرمل، في 29 مارس/آذار 2013، تضامناً مع محامين اعتُقلوا واستُجوبوا داخل قسم الشرطة، واتهموا بضباط شرطة بالاعتداء عليهم لفظياً وبدنياً. وفي 13 أغسطس/آب 2016، أُفرج عن ماهينور المصري من السجن بعدما قضت الحكم بسجنها لمدة عام وثلاثة أشهر.

وفي 14 يونيو/حزيران 2016، شاركت ماهينور، ومعتصم مدحت، والنشطاء: أسماء نعيم، ووليد العمري، وزياد أبو الفضل، في مظاهرة بالإسكندرية للاحتجاج على قرار الحكومة بالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية. و في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أمرت محكمة جناح المنتزه في الإسكندرية باحتجاز ماهينور المصري، ومعتصم مدحت، إلى حين صدور حكمٍ في ديسمبر/كانون الأول 2017. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2017، حكمت المحكمة ذاتها عليهما بالسجن لمدة عامين بتهمتي "المشاركة في مظاهرة غير مصرح بها"، و"استعراض القوة"؛ وحكمت غيابيًا على النشطاء الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ ولكن محكمة جناح مستأنف المنتزه برأت ماهينور ومعتصم من التهم الموجهة إليهما، في 13 يناير/كانون الثاني 2018.

## لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: ماهينور المصري (صيغ المؤنث)